وزير الخارجية القطري يزور «بيروت» في أول زيارة لمسؤول خليجي عقب الانفجار

قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني بزيارة إلى العاصمة اللبنانية بيروت أمس الثلاثاء، والتقي خلال الزيارة برئيس الجمهورية ميشال عون، وبالمسؤولين وبالأطياف السياسية.

وتعد زيارة وزير الخارجية القطري أول زيارة لمسؤول خليجي رفيع إلى هذا البلد بعد تفجير مرفأ بيروت في 4 أغسطس الجاري.

وكان أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أعلن في وقت سابق من الشهر الحالي –أمام مؤتمر المانحين في باريس– مساهمة بلاده بمبلغ 50 مليون دولار لمساعدة لبنان، وقد أوفدت الدوحة فريقا مجهزا من مجموعة البحث والإنقاذ القطرية الدولية، وأنشأت مستشفيات ميدانية بُعيد وقوع كارثة المرفأ، وأرسلت عقب الانفجار العديد من الطائرات المحملة بالمساعدات الطبية.

اتهم حفتر بإفشال مبادرات السلام

السراج يقرّ تعديلات وزارية ويحذر من «المندسين»

فايز السراج

أعلن رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج إجراء تعديلات في الوزارات الخدمية، بعد خروج المئات في مظاهرات احتجاجية في طرابلس تنديدا بتدهور الأوضاع المعيشية. كما حمّل السراج اللواء المتقاعد خليفة حفتر مسؤولية إفشال مبادرات السلام وجهود وقف الحرب. وفي كلمة رسمية له، أوضح السراج أن التظاهر السلمي والاحتجاج حق مشروع للشعب ومن واجب حكومته الاستماع إليه وتلبية مطالبه، وهي سمة الدولة المدينة، وفق تعبيره. وحذر السراج ممن أسماهم مندسين مسلحين ينخرطون في المظاهرات ويتسببون في أعمال تخريب.

وكان المئات تظاهروا مساء الأحد في طرابلس للتعبير عن غضبهم من تدهور الظروف المعيشية والفساد في بلاد تشهد نزاعات مسلحة منذ سنوات، قبل أن تفرّقهم قوات الأمن التي أطلقت النار في الهواء.

وحمل بعض المحتجين في طرابلس رايات بيضاء لنفي تأييدهم أي فصيل ليبي، في حين أظهرت مقاطع فيديو وصور انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي رجالا بلباس عسكري يوجهون أسلحتهم تجاه المتظاهرين في أحد شوارع العاصمة. وقد دعت الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاثنين حكومة الوفاق إلى إجراء «تحقيق فوري وشامل» في حوادث وقعت أثناء مظاهرة الأحد في طرابلس، مما أدى إلى سقوط جرحى، وفق بيان أصدرته البعثة. وجاء في البيان أن البعثة تدعو إلى «إجراء تحقيق فوري وشامل في الاستخدام المفرط للقوة من جانب أفراد الأمن» في طرابلس، «مما أسفر عن إصابة عدد من المتظاهرين» من دون إعطاء حصيلة دقيقة.

من جانب آخر، حمّل السراج اللواء المتقاعد خليفة حفتر مسؤولية إفشال مبادرات السلام وجهود وقف الحرب. وقال إن الحرب التي دامت 14 شهرا فُرضت على الليبيين، وإن الذي أشعلها ما زال يصر على حرمانهم من قوتهم بالإصرار على الاستمرار في إغلاق المنشآت النفطية. في السياق، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا أن قوات حفتر ترفض إعادة ضخ النفط من حقلي «الشرارة» و«الفيل»، مضيفة في بيان أنها لا تستطيع توفير احتياجات محطتي كهرباء «الزويتينة» وشمال بنغازي بسبب الإغلاق القسري للمنشآت النفطية. كما أكدت استنزاف الميزانية المخصصة لاستيراد المحروقات، وذلك لتغطية العجز الناجم عن توقف إنتاج الغاز الطبيعي وتوفير المحروقات للسوق المحلية خلال الأشهر الماضية.

وقد جدد رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط الدعوة إلى إنهاء الإغلاق غير القانوني للمنشآت النفطية. وأعلنت المؤسسة أن خسائر قطاع النفط بسبب الإغلاق منذ يناير الماضي وحتى اليوم تقترب من 9 مليارات دولار. من جهته دعا السفير الأميركي في طرابلس ريتشارد نورلاند إلى استئناف إنتاج النفط فورا، وقال إن واشنطن تدعم الترتيبات التي تسمح باستئناف فوري لإنتاج النفط في ليبيا بآلية شفافة. ووصف نورلاند بيان حكومة الوفاق الوطني والبيان الصادر عن رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بالتطور الإيجابي. واتفق نورلاند في اتصال هاتفي مع السراج على ضرورة أن تركز لجنة 5+5 على سبل وقف إطلاق النار وكيفية التوصل إلى حل فعال يقضي بنزع السلاح في وسط ليبيا، ومن شأنه أن يبدأ عملية خفض التصعيد وخروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

تونس.. المشيشي يعلن تشكيل حكومة كفاءات مستقلة

هشام المشيشي

أعلن رئيس الحكومة التونسي المكلّف هشام المشيشي مساء الاثنين عن تشكيلة حكومة كفاءات مستقلة تضم 28 عضوا، فيما اجتمع نواب البرلمان، في ساعة متأخرة من يوم امس الثلاثاء لتحديد موعد جلسة لاحقة للتصويت على منح الثقة لهذه الحكومة.

وخلال مؤتمر صحفي عقده بقصر الضيافة في قرطاج بضواحي العاصمة تونس، قال المشيشي إن «حكومته هي حكومة كفاءات مستقلة ستنكب على العمل على استحقاقات التونسيين العاجلة».

وأضاف «قدمت لرئيس الجمهورية (قيس سعيد) تركيبة الحكومة المقترحة التي ستعرض على البرلمان للمصادقة عليها»، وقال «أجدد تعهدي الشخصي بأن تحترم حكومتي جميع الكتل البرلمانية والأحزاب».

وكان الرئيس قيس سعيد كلف الشهر الماضي هشام المشيشي بتشكيل الحكومة الجديدة، علما أنه كان وزيرا للداخلية في حكومة إلياس الفخفاخ الذي استقال بسبب شبهات تضارب مصالح.

وفي أبرز الحقائب، عين المشيشي كلا من إبراهيم البلطاجي وزيرا للدفاع وتوفيق شرف الدين وزيرا للداخلية ومحمد بوستة وزيرا للعدل وعثمان الجرندي وزيرا للخارجية.

كما عين علي الكعلي، وهو مصرفي اقتصادي ليبرالي، وزيرا للاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، بعد أن قرر دمج الوزارات الاقتصادية في إطار إعادة هيكلة الحكومة.

قصف جديد على غزة.. والمقاومة تتوعد بإجراءات جديدة لمواجهة الاحتلال

قصف جيش الاحتلال صباح أمس الثلاثاء مواقع تابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة، دون وقوع إصابات. يأتي ذلك في أحدث إجراء تصعيدي منذ نحو أسبوعين ردا على إطلاق بالونات حارقة تستهدف أراضي إسرائيلية محاذية للقطاع المحاصر. وقال الجيش الإسرائيلي في تصريح على تويتر «هاجمت طائرات حربية ودبابات مواقع عسكرية وبنية تحتية تحت الأرض (نفق) لحركة حماس جنوب قطاع غزة».

وذكرت مصادر فلسطينية أن طائرات ومدفعية الاحتلال قصفت أرضا خالية، ومواقع رصد تابعة لكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس في مناطق تقع جنوبي القطاع. ولم يبلغ عن وقوع إصابات جراء القصف.

في غضون ذلك أعلنت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، عن مقتل أربعة من عناصرها في انفجار وقع في حي الشجاعية (شرقي مدينة غزة).

وقالت هذه السرايا، في بيان نشرته على موقعها الرسمي، إن العناصر الأربعة الذين قضوا في الانفجار هم: إياد جمال الجدي (42 عاماً) ومعتز عامر المبيض (29 عاماً) ويعقوب منذر زيدية (25 عاماً) ويحيى فريد المبيض (23 عاماً). ووقع الانفجار في ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء، ولم تكشف سرايا القدس عن أسباب الانفجار، أو تفاصيل حوله.

من جانبها، أكدت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة أنها لن تسمح للاحتلال بالتغول على الصيادين الفلسطينيين وملاحقتهم في أرزاقهم والاعتداء عليهم.

وقالت الغرفة المشتركة في بيان صحفي إنها ستدافع عن الصيادين وستعمل على حمايتهم في مواجهة الممارسات «الإجرامية» للاحتلال في بحر غزة. وأكدت المقاومة الفلسطينية أن لديها من الإجراءات ما يمكنها من الدفاع عن شواطئ غزة وعن صياديها.

من جهتها، حمّلت حماس الاحتلال نتائج وتداعيات استمرار التصعيد العسكري ضد قطاع غزة وإحكام حصاره. وقال المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم إن غياب القرارات الرادعة للاحتلال واستمرار التطبيع معه دفعاه للتمادي في جرائمه وعدوانه ضد الشعب الفلسطيني. وطالب برهوم المجتمع الدولي وأصحاب القرار في المنطقة بضرورة الخروج عن صمتهم، والعمل على لجم العدوان الإسرائيلي وإنهاء حصار غزة.

وفي السياق، قالت جمعية رجال الأعمال بغزة إن نحو ألفي منشأة صناعية تضررت بشدة بفعل تشديد إسرائيل حصارها على القطاع وإغلاق المنفذ التجاري الوحيد. وحذّرت من تداعيات توقف جميع مرافق الحياة الاقتصادية وإصابتها بالشلل جراء تفاقم حالة الإغلاق والحصار المشدد للأسبوع الثاني على التوالي.

ومنذ نحو أسبوعين، قررت سلطات الاحتلال إغلاق بحر غزة كاملا أمام الصيادين حتى إشعار آخر، كما أصدرت قرارات لاحقة بمنع إدخال مواد البناء والوقود، وذلك ردا على إطلاق بالونات حارقة من قطاع غزة، كما تقول.

وتقول حركة حماس إن مطلقي البالونات الحارقة –التي تتسبب في إشعال حرائق بالمناطق المحاذية للقطاع– يسعون لإجبار المحتلين على الالتزام بتفاهمات وقف إطلاق النار التي تتضمن تخفيف الحصار على غزة.

تخوف من تجدد الاغتيالات بالعراق.. واتهامات لـ «الولائيين»

لا يزال الشارع العراقي متخوفاً من حملة الاغتيالات التي طالت ناشطين سواء في البصرة أو الناصرية، أو غيرها من المناطق العراقية على مدى الفترة الماضية

وخلال الساعات الأخيرة، تخوف عدد من الناشطين من موجة اغتيالات جديدة واستهدافات تطال مشاركين في الحراك الشعبي الذي انطلق منذ أكتوبر من العام الماضي، ولا يزال مستمرا وإن بوتيرة خفيفة، موجهين أصابع الاتهام نحو الأحزاب الموالية لإيران.

جاء ذلك بعد أن عبر المحتجون عن سخطهم قبل أيام عبر إحراق مقرات أحزاب موالية لإيران جنوب البلاد. وعن الحملة المنظمة لاغتيال الناشطين روى الناشط والمتظاهر هاشم الجبوري تعرضه لمحاولة استهداف الأسبوع الماضي.

وقال: «منتصف ليل الخميس 20/8/2020، خرجت من بيت أحد أصدقائي، واستقليت سيارتي، فشاهدت سيارة مركونة إلى جانب الطريق بالقرب من المنزل وبالاتجاه المعاكس لطريقي وفيها شخصان، وعند اقترابي منها ترجل شخص يحمل مسدسا وبدأ بإطلاق النار، نحو سيارتي، فما كان مني إلا أن أسرعت هارباً داخل أحد الأحياء في المنطقة»

إلى ذلك رأى أن «عمليات اغتيال الناشطين الأخيرة هي استمرار لعملية تكميم الأفواه ومصادرة الرأي العام»، من قبل الأحزاب الولائية.

كما اعتبر أن الفاسدين تزعجهم الأصوات المطالبة بالإصلاح لذلك تنتشر عبر الإعلام بعض التصريحات التحريضية، مستغربا عدم اتخاذ الجهات المعنية أي إجراء قانوني ضد المحرضين على الرغم من أن التحريض جريمة يعاقب عليها القانون العراقي.

إلى ذلك، شدد على أن الحكومة مسؤولة عما يحصل وعليها اتخاذ إجراءات صارمة للحد من عمليات الاغتيال هذه.

كما أكد أن تنفيذ مطالب المتظاهرين وأولها محاسبة القتلة، وحل مسألة السلاح المتفلت وضمان نزاهة الانتخابات في ظل قانون يضمن عدم بقاء الأحزاب التي أثبتت فشلها وإعادة النظر بأداء القيادات الأمنية ومحاسبتها، وعدم الاكتفاء بالإقالة كما حدث في البصرة بل إحالتهم للتحقيق بأقل تقدير بتهمة التقصير في أداء الواجب، قد يخفف من احتقان الشارع.

من جهته، اعتبر المحلل الاستراتيجي والخبير الأمني أحمد الشريفي أن عودة شبح الاغتيالات، دليل على الأزمة التي تمر بها الأحزاب، وإصابتها بضعف ووهن على مستوى الرصيد الجماهيري وعدم القدرة على إعادة إنتاج الذات». كما أوضح أن الحراك الشعبي وصوت الناشطين يؤرق تلك الأحزاب، التي تخشى استبدالها. من جانبه، علق المتظاهر والناشط المدني عماد الذهب على مسألة حرق مقرات الأحزاب الموالية لإيران جنوب البلاد، قائلاً «سياسة إيران قمعية وهي تعمل باتجاه فرض أجندتها سواء السياسية أو الاقتصادية في العراق من تحت الطاولة عبر مجموعة من الفصائل الولائية الذين يعتاشون على الدعم الإيراني» بدوره، اتهم الناشط والمتظاهر رعد التميمي موالين لإيران باستهداف الناشطين، قائلاً إن «تلك العمليات تأتي من قبل الولائيين (الأحزاب الموالية لإيران) لإرضاء إيران».

اليوم صدور القرار بتشديد العقوبات المفروضة أو تخفيفها

مالي.. لا اتفاق عقب انتهاء محادثات الانقلابيين مع وفد «إيكواس»

انتهت المحادثات بين المجلس العسكري الحاكم منذ أسبوع في مالي وبعثة المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس) من دون التوصل لاتفاق بشأن كيفية عودة البلاد إلى الحكم الدستوري، بعد أسبوع من الإطاحة بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، غير أن الطرفين أعلن أن الأخير ليس راغبا في العودة للحكم، وهو ما كانت تصر عليه مجموعة الإيكواس.

ويفترض أن تبلغ بعثة الإيكواس قادة المجموعة بنتائج 3 أيام من المناقشات مع قادة الانقلاب، على أن يتشاور رؤساء دول إيكواس اليوم الأربعاء، ثم يتخذون قرارا إما بتشديد العقوبات التي فُرضت على مالي عقب الانقلاب، أو تخفيفها. وكانت المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا علّقت عضوية مالي، وأغلقت حدود باقي الدول معها، وأوقفت التحويلات المالية معها، مطالبة بالإفراج عن الرئيس كيتا (75 عاما) وعودته إلى منصبه، والعودة الفورية إلى النظام الدستوري.

في المقابل، قال الكولونيل إسماعيل واغي الناطق باسم «اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب» (المجلس العسكري) التي شكلها الانقلابيون لإدارة البلاد في تصريحات صحفية؛ إن المباحثات بين المجلس وبعثة الإيكواس لم تفض حتى الساعة إلى أي نتيجة، مضيفا أن الشكل النهائي للمرحلة الانتقالية سيناقشها ويحسمها الشعب المالي.

وأعلن الانقلابيون ووفد الإيكواس في بيانين منفصلين أن الرئيس المطاح به لا يريد العودة إلى الحكم، وأنه تخلى عن السلطة طواعية ومن دون ضغوط من العسكر. وقال رئيس وفد الإيكواس وهو الرئيس الحالي لنيجيريا غودلاك جوناثان إن كيتا أبلغ الوفد أنه لا يريد العودة للحكم، وأنه يرغب في انتقال سريع، حتى يتسنى نقل السلطة إلى حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصادر في بعثة المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا قولها إن الجيش المالي لديه مشروع انتقالي مدته 3 سنوات بقيادة عسكري يتولى مهام رئيس الدولة. وكانت 4 مصادر –لها اتصال مباشر مع شخصيات مشاركة في المحادثات بين وفد الإيكواس وقادة الانقلاب– قالت في وقت سابق إن كيتا لن يكون له دور في أي مرحلة انتقالية.

وقال مصدر آخر إن المجلس العسكري في مالي حريص على تقديم الإصلاحات على الانتخابات، ولذلك قد تستغرق المرحلة الانتقالية مدة أطول.

في المقابل، قال دبلوماسي أفريقي إن إيكواس حريصة على الدفع باتجاه فترة انتقالية قصيرة، مع التركيز على إجراء الانتخابات والسماح لإدارة مدنية منتخبة بإجراء الإصلاحات بعد ذلك.

مظاهرة للتأييد

وجاءت زيارة وفد الإيكواس –التي بدأت السبت– بعد يوم من تنظيم مظاهرة شعبية كبيرة وسط العاصمة المالية باماكو لتأييد استيلاء العسكريين على السلطة، بعد أشهر من احتجاجات شعبية بدأت بإلغاء انتخابات برلمانية تقول المعارضة إنها شهدت تزويرا، ولاحقا تطورت الاحتجاجات للمطالبة برحيل الرئيس المنتخب كيتا.

وقال أحد قادة حركة «5 يونيو»، التي قادت الاحتجاجات المطالبة بتنحي الرئيس كيتا؛ «ليس هناك انقلاب وليست هناك مجموعة عسكرية حاكمة، هناك ماليون تولوا مسؤولياتهم».